(6)

أزمــة العــراق...

دستــور 2005

❖

ضيف الملتقى معالي

الدكتور صالح المطلك

❖

■ نيسان 2013 ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً، إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً، إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ - صدق الله العلي العظيم

سماحة السيد بحر العلوم، الضيف الكريم، أصحاب السماحة والمعالي والسيادة، السيّدات والسادة، سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته،

الملتقى والانفتاح والحيادية

نرحب بحضوركم وبمشاركتكم في ملتقى الثلاثاء الشهري، فمن دواعي الاعتزاز أن نرى حرص الأخوات والإخوة على حضور هذا الملتقى، ونحن سعداء بالصّدى الإيجابي الّذي خلّفه، آملين أن نتمكّن من الاستمرار في عقده. وقد شجعنا ذلك على توثيق مواده بناءً على طلب بعض الإخوة في الداخل والخارج. وما تستلزمه ديمومة ملتقياتٍ كهذه، إضافةً إلى تطويرها

بهدف الوصول إلى الغاية المتوخّاة منها، هو الانفتاح على مختلف الشرائح السياسية الوطنية في محاولةٍ لتوفير أجواء الحوار الإيجابي حول المنهج والأولويات والأداء بعيداً عن التفاصيل الجزئية الّتي لا فائدة منها.

ولعلّ إستضافات بعض الشخصيات والقيادات السياسية تعكس حياديّة الملتقى البعيدة عن مماحكات العمل السياسي وصراعاته المستدامة. فرؤيتنا منفتحةٌ ما دامت الأطراف تؤمن بالعراق وبثوابته وبوحدته الوطنية.

الذكرى العاشرة للتغيير

بمناسبة حلول الذكرى العاشرة للتغيير نستذكر أولاً الحقبة السوداء من حكم البعث الصدامي الذي أوغل في دماء العراقيين فنتجت عنه المقابر الجماعية والأنفال والمجازر والأسلحة الكمياوية في حلبجة وسياسات الاضطهاد والاستبداد والعدوان والحروب ضدّ الشعب وسياسات القمع وكبت الحريات ورهن البلد بمديونيةٍ عالية. كما نستذكر التدخل الأميركي العسكري وعملية إسقاط النّظام وما ولّد من تداعياتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب.

لقد مضى عقدٌ كاملٌ ولا تزال العملية السياسية تمرّ بمخاضٍ عسيرٍ وتشهد إخفاقاتٍ كبيرةً منذ ولادتها، وذلك بسبب مشاكل الماضي، إضافةً إلى عوامل كثيرةٍ منها المحاصصة والتوافقات السياسية التي اشتركت فيها جميع الكتل السياسية فأضاعت بالتّالي البوصلة الوطنية.

ضيف الملتقى

واستكمالاً لأحاديث الملتقى السابقة حول الأزمات السياسية التي تعصف في العراق الجديد والتعرف على أسبابها من زوايا ورؤى مختلفة، نستضيف في هذه الأمسية القيادي في ائتلاف العراقية، وزعيم جبهة الحوار الوطني ونائب رئيس الوزراء الدكتور صالح المطلك.

الدكتور المطلك واحدٌ من أبرز السياسيين في المشهد السياسي العراقي وقد واكب عملية التغيير منذ بداياتها وشارك في كتابة الدستور وفي البرلمان والحكومة، كما تميّز بخطابه السياسي فحرص دوماً على أن يكون خطابه عابراً للطائفية والعرقية والاحتكام إلى الوحدة الوطنية وهذا أمرٌ يدعو إلى الاعتزاز.

ولا بدّ من الإشارة إلى عمله الميداني وزياراته للمحافظات برفقة الوزراء للتعرف على معضلات ومشاكل الخدمات، وهذه نقطةٌ أخرى تضاف لصالحه. سيحدّثنا الدكتور المطلك في هذه الأمسية عن رؤيته لأسباب الأزمة التي يشهدها العراق وآفاق الحل التي يراها، وعن تداعيات انتخابات مجالس المحافظات وعمّا إذا سترسم خريطةً سياسيةً جديدة. لقد اعتدنا في ملتقياتنا الاستماع إلى الضيف لمدّة 40 دقيقةٍ تقريباً ومن ثمّ إلى مداخلات الإخوة والأخوات الحاضرين وأخيراً إلى تعقيبات الضيف. نرحب بالدكتور المطلك مجدّداً، أهلاً وسهلاً.

القسم الأول

المحاضرة

سماحة الأستاذ السيد محمد بحر العلوم، الأخ العزيز إبراهيم بحر العلوم، الإخوة والأخوات الحاضرون المحترمون، يشّرفني أن أكون بينكم اليوم برفقة هذه النخبة المحترمة التي آمل بشدّةٍ أن تساهم بشكلٍ جديٍّ في تخليص العراق من الأزمة الخانقة التي تحيط به في هذا الظرف العصيب.

وفي العادة حين تواجه البلاد ثغراتٍ على مرّ التاريخ، يعمل حكماء الدّولة وعقلاؤها على التصدّي للأزمات ووقف الانحراف الموجود، وما يمرّ به العراق اليوم هو مرحلةٌ غايةٌ في الخطورة ومقلقةٌ للجميع. ولا أخفي عليكم القلق الكبير الّذي ينتابني، بل خوفي الشّديد على العراق في هذه المرحلة التي نمرّ بها اليوم.

لا شكّ في أنّ الشعوب التي تفكر وتعمل ستكون يوماً ما قادرةً على تطوير الحياة نحو الأفضل ومن ثمَّ على الإمساك بزمام أمورها بتألّق، فيفرض ذلك بالتّالي احترامها على الآخرين، ويفتح أمامها آفاقاً واسعةً لبناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً وسعادة. وها أنتم اليوم تفكرون وتعملون لمواجهة هذا الخطر الذي يواجه العراق.

■ تتطلّب مرحلتنا فكراً يقود السياسة

نعم، قد تكون المرحلة السياسية الجديدة التي شهدناها في العراق بكلّ تعقيداتها ومصاعبها بل ومصائبها شغلتنا كثيراً بمشاكلها، إلّا أنّه لا يمكن للسياسة التي تهدف إلى بناء البلاد، لا سيّما إعادة بناء الشخصية العراقية في الإطار الوطني الحقيقي الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة، أن تتحقق ما لم يتوفّر فكرٌ عراقيٌّ وطنيٌّ متحررٌّ من قيود التبعية، أو التأثير الفكري غير الواقعي لرسم الخطوط العامة لفلسفة سياسيةٍ عراقيةٍ. وبإمكاني أن أقول إننا نحتاج اليوم في العراق إلى فكرٍ يقود السياسة وليس العكس.

فالسياسة بلا فكرٍ كالبندقية بلا عتاد، وهذا ما افتقدناه طوال العقد الماضي من زمن الدّماء والموت والضياع، فالدماء البريئة التي هُدرت في هذا البلد كانت عزيزة، وبات الموت يوميّاً في الشارع العراقي طبيعةٌ يتعامل معها الإنسان وكأنها مفردةٌ من مفردات الحياة اليومية. ما السبب وراء وقوع ذلك؟ ولمَ باتت بلادنا تشتهر بوجود اليتامى والثكالى والأرامل والجياع؟ لماذا؟

ألسنا بلد التاريخ؟ ألسنا بلد الحضارة؟ ألسنا بلد العِلم؟ ألسنا البلد الذي يتفاخر به كل من ينتمي إليه؟ وربما يغار منه من لا يحبه؟ ألسنا بلد الستّ آلاف سنة من عمره؟ لمَ نقتل أنفسنا إذاً؟ إلّا إذا كان تاريخنا هو مجرد أسطورةٍ خياليةٍ وليس حقيقة.

ألسنا بلاد النهرين وأصحاب أخصب وأطيب أرض؟ فلم نجوع ونبقى

عراةً ويتصدّق علينا حتى الجائعون؟ الجواب هو أننا تقاطعنا مع رسالتنا وأمّتنا ولم نكن قدر المسؤولية. نعم تقاطعنا مع الرسالة الإنسانية التي ورثناها عن أجدادنا، وانشغلنا عنها بأمورٍ لا ينبغي علينا أن ننشغل بها، وأهملنا مهمتنا في السيطرة الآمنة والانتقال من مرحلة وجود أنظمةٍ فقدت فرصتها في البقاء إلى مرحلة بناء نظامٍ جديدٍ تتمثل فيه احتياجات الإنسان ورؤى المستقبل.

وليست مهمّة أيّ نظامٍ جديدٍ يأتي على أعتاب أنظمةٍ اندثرت وولت الإصلاح فحسب، بل يجب عليه أن يقوم ببناءٍ حقيقيٍ وانتفاضةٍ جديّةٍ لكي يتخلص من غبار الماضي وينطلق إلى مرحلةٍ جديدة.

إنَّ ما نحتاجه لبناء وطننا هو أن نعمل على ابتكار فكرةٍ عراقيةٍ لنهجٍ ديمقراطيٍ عراقيٍ صرف. والمطلوب هو العمل بتأنٍّ وصبرٍ من أجل بناء هذه الفكرة بروح المواطنة العراقية الوطنية لا بروح المكون العراقي.

■ وجهتان للتغيير

إخواني الأعزاء، لقد برز توّجهان وفلسفتان إثر حصول التّغيير: توجهٌ يعتمد على الإرادة والمستلزمات الخارجية لإجراء التغيير في العراق، وتوجهٌ آخر من داخل العراق يطالب بإجراء هذا التغيير من الداخل.

مع الأسف، كان لبعض الإخوة الّذين يعتمدون على الأجنبي في التخلّص من الأزمة العراقيّة مشروعٌ لتحطيم الدوّلة بكل مؤسساتها وبناءها من جديد، أمّا معظم الموجودين داخل العراق كان هدفهم مختلف، وهو تغيير النظام وليس الدولة بكل مؤسساتها.

اعتقدَ البعض أنّ الدّولة قد بُنِيَت بشكلٍ خاطئٍ من الأساس واعتقد البعض الآخر أنّه ينبغي إسقاط هذه الدولة وبنائها من جديد على عكس الذين اعتقدوا أنّ تغيير النظام كان كافياً لإجراء الإصلاح.

وللأسف لم يأتِ أصحاب فكرة إسقاط الدّولة بالمقومات الكافية لبنائها

من جديد ولذلك تعرقلت عمليّة البناء طوال فترة المرحلة السابقة منذ بدئها حتّى اليوم. عشر سنواتٍ مضت ونحن نتعثر ولم نستطع بناء الديمقراطية أو أيّ مؤسّيسة، كما أننا لم نستطع بناء اقتصادٍ حقيقيٍّ يرتكز على مقومات النهوض والاستقرار، فإقتصاد العراق اليوم ريعي يعتمد على موردٍ واحدٍ هو النفط وكل إيرادات الدولة الأخرى لا تشكل سبعةً في المئة من مجموع الإيرادات. وهذا ما أدّى إلى وقوع المصيبة في هذا البلد، فعمليّة البناء لم تكن سليمةً من الأساس.

ينبغي لتفكيرنا أن يتفوّق على الملذّات والمادّيات فنستخلص من خلاله عبرةً من الماضي ونرتبط بخيوط المستقبل برجاءٍ ومثابرةٍ فتفيض علينا المحبّة، كما ينبغي لنا أن نتجنّب الغضب ونتلقّى من ماضينا دروساً لنحمله إلى المستقبل بمثابرةٍ من أجل بناء وطنٍ واسعٍ فلا يمكن لأيّ واحدٍ منّا اعتبار أنّ هذا الوطن كلّه ملكه فهذا ظلم، هذا الوطن كله ملكنا جميعاً.

يكفي أن ندرك هذه الحقيقة لكي لا ننحرف أبداً ولكي لا ينحرف الضمير السياسي الذي تسعى إليه الديمقراطية وهو ضميرٌ يدرك المبادئ الإنسانية التي عليه أن يصونها ويحميها. ولا سبيل أمامنا لتجاهل هذه الضرورة إذا ما أردنا بناء الوطن وتحقيق حرية الشعب وضمان حقوقه الإنسانيّة كافّة. نعم لا سبيل بعد الآن لتجاهلها ولا سبيل للفرار من تبعاتها.

■ لماذا نختلف ولماذا نتقاتل؟

إذا ما استمر ارتكاب الأخطاء الفادحة التي ما زالت موجودةً حتّى اليوم من دون إصلاح جادٍّ حقيقيٍّ شاملٍ ستتنامى هذه الأخطاء حتى تصل بنا إلى حائطٍ مسدودٍ وهو أمرٌ في غاية الخطورة. وكلما تفاعلت وتكررت الأخطاء، تحولت إلى خطايا متراكمةٍ وأنتجت شرّاً لا حدود له.

ومع الأسف، كان من المفترض أن تملأ أجواءٌ من الحرية والفكر

الإنساني الحرّ هذه المرحلة الجديدة، وأن يولد ضميرٌ سياسيٌ غير مخادعٍ وغير مريض، ضميرٌ يتغذى على بعض ما جاء به الدستور الّذي يشكّل أساس المشكلة في العراق.

■ الدستور أساس المشكلة

يشكل الدستور أساس المشكلة في العراق لأنه قد بُنِيَ بطريقةٍ غير سليمةٍ من الأساس فقد فرضه الأميركيون، ومن يحضر جلسات الدستور يعلم أنّ الأميركيين حدّدوا موعداً لصياغته دامت مدّته حوالي ثلاثة أشهر، وكنا نقول لهم إنهم قاموا بصياغة دستورهم خلال 11 سنة، فلم يفرضون علينا صياغة دستورنا خلال ثلاثة أشهر؟ وطلبنا أن يفسحوا المجال للتفاهم لكي نكتب عقداً نتفق عليه.

يشكل الدستور عقداً اجتماعيّاً يتطلّب توافقاً بين مكونات المجتمع كافة، بيد أنّ الدستور كُتِبَ على عجلةٍ وسط أجواءٍ من الخوف وبعقلية المنتصر والمهزوم، حيث اعتمد المنتصر على قوةٍ خارجية، فكان يكتب وهو خائف، لأنّه كان يخشى من تحوّل المستقبل إلى الماضي.

أمّا المهزوم فردّ على الموضوع بالرّفض، فتعرّض بالتّالي إلى خسائر كبيرةٍ ما زالت تلاحقه حتّى اليوم، وكان عليه أن يعوّض هذه الخسارة كما أنّه لم يكن مقتنعاً بما فعله، فسار في طريق المقاومة، وخسر الكثير من الممتلكات والأرواح.

■ التحالف الشيعي الكردي

إنّ العامل الآخر الذي أدّى إلى خطأٍ وما زال عائقاً أمامنا هو التحالف بين مكوّنين أو بين قوتين سياسيتين، قوى في الشمال وقوى في الجنوب ضدّ قوى أخرى، أي ضدّ المكونات السياسية الأخرى، وتحوّل ذلك إلى شرخٍ نعاني منه في المجتمع.

من المفترض أن يكون الدستور عقداً اجتماعيّاً إلّا أنّ محافظاتٍ معينةً رفضته بنسبة 99 في المئة كما رفضته محافظةٌ أخرى بنسبة 90 في المئة وأخرى بنسبة 70 في المئة، وقيل إنّ محافظةً أخرى رفضته أيضًا بنسبة 60 في المئة، ثمّ قيل إنّ ذلك الأمر زور. لكن المهم هو أنّ الإرادة لتأسيس هذا الدّستور كانت موجودة.

وبالرغم من تميّزه بإيجابيّاتٍ عدّة، إلّا أنّه تضمّن نقاطاً سلبيّة. وبينما لا يزال قسمٌ قليلٌ مقتنعاً بوجود فائدةٍ من هذا الدستور، تعتقد معظم القوى السياسية في العراق أنّه يشكّل أساس المشكلة في الدّولة، وبما أنّ هذا الدستور أصبح دستوراً مقفلاً بات من الصعب تعديله.

وقد أضيفت إليه المادة 142 في اليومين الأخيرين بحجّة أنها ستجري تحسيناً إلّا أنّها في غاية السّوء وهي التي أعطت ثلاث محافظاتٍ الحقّ في رفض أيّ تعديلٍ على الدستور، وبات تعديل الدستور اليوم شبه مستحيل، وأصبحنا نحتاج إلى إجماعٍ وطنيٍّ جديد، ليس من الضروري أن يكون قائماً على أطر الديمقراطية وأطر التصويت داخل البرلمان أو غيرها وإنما على أطر التفاهم بين هذه المكونات، ولو أردنا أن نبني بلداً واحداً، لا يمكننا إنجاز ذلك من خلال هذا الدستور.

■ بناء الدولة على أساس المكونات

الخطأ الآخر في العملية السياسية هو بناء الدولة على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية الحقيقيّة. وقد تمّ هذا البناء على مبدأ المنتصر والمهزوم، فلم يكن عادلاً بين المكونات كي تتمكّن بدورها من التعايش في ما بينها، فظلّ ثمّة من يتعرّض للغبن، ومنهم من عزم أنه منتصر بينما يعاني في الحقيقة كما يعاني المكوّن الآخر، وقد أتى هذا الاختراق السياسي الكبير نتيجة الأخطاء الفادحة التي وقعت أثناء تأسيس البلد على أساس المكونات.

نقف اليوم أمام حالتين: إمّا أن نبني بلداً على أساس المكونات، وهذا ليس أمراً سهلاً، أو أن نبني بلداً على أساس المواطنة في حال لم نستطع التوصل إلى الحالة الأولى. وبرأيي، فليذهب العقلاء وليجدوا حلاً للتعايش، وليجدوا صيغةً معينةً من دون وقوع أيّ اقتتال، وإن لم نستطع إنجاز ذلك فلندرك أنّه لا حل سوى في التعايش سويّاً تحت الخيمة الوطنية، أي خيمة العراق.

■ نحتاج حكماء متسامحين

بات من الصعب في الطبقة السياسية الحالية الّتي أراها أمامي، ليس الآن وإنما في الجو السياسي العام والاحتقان السياسي الموجود، أن ينمو المشروع الوطني في البلد كما كنا نتمنى وذلك بسبب غياب الوطنين الذين يتصدون لمرحلةٍ صعبةٍ كهذه، وسواء غابوا أو غُيِّبوا، فالمرحلة موجودةٌ في الحالتين.

فإذا قررنا الذهاب إلى بلد المواطنة الحقيقية، لن يقوم هذا البلد إلّا على مبدأ العدل، ومن ثمَّ علينا أن نختار من بين المتصدين للعملية السياسية القادرين على إسقاط ونسيان ترسبات الماضي، وترسبات الثأر والانتقام والحقد، فبهذه الطريقة نبني بلد المواطنة.

هل نحن قادرون على اختيار الطبقة السياسية التي تستطيع التصدي لهذا الموضوع؟ نحن اليوم بحاجةٍ إلى حكماء وإلى أن نكون متسامحين في الوقت ذاته. لا يمكن لمن يحمل عُقَد الماضي أن يبني شيئاً في بلدٍ مثل العراق، فذلك يتسبب باستمرار المشاكل.

■ التمرد الكردي والمنتفضون

نجد اليوم تمدُّداً وتمرداً كردياً إلى حدٍّ ما، واسمحو لي باستعمال هذا

المصطلح فالتمرد على الدولة المركزية موجودٌ إلى حدٍّ ما وقد تمدّد على الأرض. ولا تملك الدولة أو الحكومة المركزية القوة الكافية إلّا أنها تفرض هيبتها على الأقل بحيث لا يتمادى الآخر عليها أو يتجاوز حدوده، فهذه الدولة ضعيفة.

كما نجد انتفاضةً في المحافظات، وتوجد بعض الأصوات البشعة من بين أصوات المنتفضين التي لا تمثّل صورتهم الحقيقة إلّا أنها أثّرت بعض الشيء على الناس عندما طرحوا الشعارات الطائفية أو الشعارات الترسيمية، غير أنّ هذه الأصوات كانت قليلةً جدّاً، الحمد لله، ولُجِمَت في الأيام الأولى، كما رُفِعَت شعاراتٌ أخرى مسيئةٌ للمجتمع لكنّها أُسْقِطَت منذ بدايتها.

■ خيار الانكسار اخطر الحلول

إلى أين نريد أن يصل المتظاهرون اليوم؟ فإن تجاهلناهم نصل إلى إحدى الفرضيات التالية: إمّا أن يتقاتلوا في ما بينهم، هذا ليس لصالحنا، وإمّا أن يلجؤوا إلى التطرف واستعمال السلاح ضد الدولة، وهذا أمرٌ خطيرٌ يمكن أن يعقّد الأمر بشكلٍ كبيرٍ جدًا، وإمّا أن يرجعوا منكسرين من دون أن يحققوا أيّ هدفٍ من أهدافهم وهذا أخطر الأمور - بالنسبة إليّ - لأننا نريد شعباً حيّاً ينتفض علينا حين يشعر أننا على خطأ، نريد شعباً حيويّاً يقف في وجه الحاكم، نريد شعباً يتظاهر بطريقةٍ سلميّةٍ وحضاريةٍ تماماً كالتظاهرات التي شاهدناها.

نعم، المجموعة المسيئة أُفرزت من الساحة وحُجمت تقريباً، ولا يمكن إنكار بعض التأثير الّذي أحدثته ولكن حين نسمع في الجو العام المتظاهر يقول إنّه يريد تحقيق مطالب العراقيين من البصرة إلى أربيل، وليس مطالبه فحسب، ندرك أنّه وعيٌ كبيرٌ جدّاً يتبغي ألّا نتجاهله، بل علينا احتراه والتعامل معه بفخر.

■ قيادة المجتمع كالقطيع وهم

لقد اعتدى عليّ قسمٌ من المنتفضين شخصيّاً ولكن هل يدفعني ذلك إلى أن أقف ضدّ هذه الظاهرة الحضارية العظيمة التي تحذّر الحاكم إذا ما خرج عن المسار الصحيح؟ لا بالتأكيد فإن كنّا نملك بُعد نظرٍ يجب علينا أن نقف مع المتظاهرين.

وأعتقد أنّ هذه الظاهرة قد أفادتنا جميعاً، لا سيّما الحكام بدون استثناء، وأصبح واهماً كلّ من كان يعتقد أنه يمكن لأحدٍ قيادة هذا المجتمع كالقطيع. هل تعلمون أنّ هذه المحافظات لم تتعلّم كيفيّة التظاهر؟

فلم أشهدهم طوال التاريخ الذي عشته يتظاهرون ولو لمرّة واحدة، وأنا بأحسن الأحوال التي مرت عليّ حينما اجتثثت لم أستطع إخراج خمسة آلاف شخصٍ في مظاهرة. إنّ مئات الآلاف يتظاهرون اليوم، وهذه ظاهرةٌ جديدةٌ ناتجةٌ عن تراكم أخطاءٍ علينا الاعتراف بها، وعلينا أن ندرك واجبنا باحترام المتظاهرين ومنحهم حقوقهم، وأنا أعتقد أنّ القائد الذي يعطي الناس حقوقهم قبل أن يطالبوا بها، والقائد الذي يقبل بأن يتم إسقاطه شرط ألّا يسقط شعبه، هو القادر على أن يقود بلداً كالعراق.

■ فشلنا في بناء الدولة

على مستوى بناء الدّولة ومؤسساتها، يعرف جميعكم أننا لم نستطع أن نحقق هدفاً كبيراً، ولم نعطِ القطاع الخاص والاقتصاد أهميةً حقيقية، فبقي اقتصادنا اقتصاداً ريعياً والزراعة متخلّفة، والصناعة مندحرةٌ، ولم نحقق حتى الآن تلك الانتصارات الكبيرة ولم نستطع أيضاً جذب

الاستثمار إلى البلد، لأنّ الأحوال الأمنية غير طبيعيةٍ والأحوال السياسية لا تشجّع المستثمر على القدوم إلى العراق، فلم يأت المستثمر لأن الظروف الأمنية غير جديةٍ ولأنّه غير متأكّدٍ من استقرار مستقبل العملية السياسية، فظلّ

قلقاً، ويمكن لهذا النظام السياسي أن يتغير وأن يأتي مكانه نظامٌ سياسيٌّ معاكسٌ له تماماً يفرغ استثماراته في هذا البلد.

■ عقد اجتماعي جديد بإشراف حكماء

نحتاج اليوم إلى عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ نصيغه في ما بيننا، كما نحتاج إلى لجنة حكماءٍ تفكر بهدوءٍ بكيفية الخروج من المأزق الذي نحن فيه، ويجب علينا أنّ نحلّ المأزق الكبير الّذي يقف بيننا وبين الإخوة الأكراد. كما أنّنا في مآزق كبيرةٍ مع المحافظات الغربية، وأخرى مع المحافظات الجنوبية، ولربّما هي أقلّ وطأةً لكنّها موجودة.

من وجهة نظري، لو لم نبنِ المشروع الذي بدأنا به منذ عام 2003، وافترضنا أنّنا لن نبني بلداً إذا ما ذهبنا إلى القضية الطائفية مثلما حصل في الانتخابات وغيرها، فنعم كان ممكناً أن نحصل على حكم، لكن ما كنّا استطعنا بناء بلد، وفعلاً، حصل قسمٌ على حكمٍ لكنّه لم يستطع أن يبني بلداً، وقسمٌ آخر قام بتحالفات تمكّنت أغلبيته من خلالها أن تحكم ولكنها لم تستطع إدارة البلد بالطريقة التي نريدها.

■ المشروع الطائفي لا يبني بلداً

أذكر في عام 2006 أنّه حصل لدينا انشقاقٌ وقال قسمٌ من الإخوة إنّهم يريدون الانتساب إلى الحزب الإسلامي، وشكلوا جبهة التوافق، ونحن قلنا في جبهة الحوار آنذاك إنّنا لن نطبّق هذا المشروع، وإنّنا نريد مشروعاً وطنيّاً يبني البلد بشكلٍ سليم، فكان بعض السياسيين والإعلاميين يتصلون بنا ويقولون إن الهوى طائفيٌّ والموجة طائفية، وقالوا لنا إننا نسبح عكس إتجاه التيار ولن نحصل على شيء، فقلنا لهم إننا نعرف أننا لن نحصل سوى على جزءٍ بسيطٍ مما كنا نتوقعه، ولكن اسمحوا لنا على الأقل أن نزرع بذرةً يمكن

لها أن تنمو وتكبر في المستقبل، وفعلاً فاز المشروع الطائفي في ذلك الوقت بأربعةٍ وأربعين مقعدٍ وفزنا نحن بأحد عشر مقعد، واليوم قررت جبهة الحوار العودة إلى الحكومة رغم أنها معاديةٌ لها منذ مدة طويلة، والسؤال لماذا؟ ونحن نسمع يوميّاً في الإعلام أنّ الحكومة كانت على وشك السقوط وأننا أنقذناها، والواقع أننا حاولنا أن ننقذ البلد وليس الحكومة، فقد كنّا نشعر أنّ البلد على حافة الهاوية. وأنا من خلال جولاتي في بغداد والمحافظات أشعر بالخوف الموجود في قلوب المواطنين، إذ كانوا يطلبون منّي أن أعلمهم متى ينبغي عليهم مغادرة هذه المنطقة والذّهاب إلى منطقةٍ أخرى، وجاء مسلسل عام 2006 وبدأ يُعرض مرةً ثانيةً في ذهني وفي ذهن الإخوان الآخرين المقربين منّي، ويعود لنا اليوم هذا المسلسل من جديد، ما ذنب الناس في ذلك حتى يعودوا إلى الدمار؟ أنا أعلم أنّ في القرار الذي اتخذناه خسارةً شعبويةً وخسارةً انتخابيةً، لكن فيه أيضاً ربحٌ عظيمٌ يكمن في محاولة الحفاظ على البلد وعلى دماء العراقيين لكي لا تسيل في الشوارع كما سالت سابقاً، وأنا أعتقد أنّ فيه راحة الضمير وراحة الله سبحانه وتعالى أوّلاً.

■ انتخابات مجالس المحافظات

كما طلب مني الأخ إبراهيم أن أعلّق على الانتخابات، أقول إنّ الانتخابات هذه المرة ذاهبةٌ عكس الاتجاه الّذي نرجو أن تسير فيه، فقد سارت في المرة السابقة في اتجاهٍ طائفي، وهي ذاهبة هذه المرة في اتجاهٍ طائفيٍّ وعشائري، ونادراً ما تسير نحو مشروعٍ وطني، وهذا أمرٌ مؤسفٌ يمنعنا من التقدم، لكن دعونا نفكر قبل هذه الانتخابات في كيفية المحافظة على العراق، فمن يفكر في صندوق الانتخابات ويهمل العراق سيخسر، وحتى إذا حصل على شيءٍ سيكون مرحلياً، سيحصل على حكم، وهو بالنتيجة سيفقد أمراً عظيماً هو هذا البلد الذي ربينا على الحفاظ عليه، فقررنا هذا القرار ودخلنا الخماسية.

ما القدر المطلوب من تعاون الأطراف الأخرى معنا كي نستطيع أن نوقف هذا الاحتقان والقلق الّذي ينتاب العراقيين؟ إنّي ألاحظ وجود تجاوب، وما يقلقني هو أنّ عيون البعض ما زالت مركّزةً على صندوق الانتخابات وأنّ هؤلاء لا يريدون تقديم أيّ شيءٍ إلا بعد انتهاء الانتخابات، وهنا تكمن الخطورة.

■ خذوا الاصوات واتركوا العراق

لقد قلت في كلمتي خلال تأسيس العراقية العربية: خذوا صندوق الانتخابات واتركوا لنا العراق، قد نخسر مادياً ولكننا سنربح بقوّةٍ إذا استطعنا أن نحافظ على البلد في هذه المرحلة.

أتمنى من إخواني أن يتجاوزا هذه المرحلة لنبدأ مرحلةً جديدة، لكن ما الحل؟ الحل هو أن نعيش تحت خيمةٍ واحدةٍ اسمها العراق، والقادرون على فعل ذلك هم مجموعةٌ من الحكماء وهذه الجلسات كفيلةٌ بأن تُخْرِجَ قسماً منهم ليكون لهم دورٌ في التوصل إلى مؤتمرٍ وطنيٍّ يجمع السياسيين والشعب والقيادات الشعبية ويخرجنا من هذا المأزق حتى لو انتهت هذه الحكومة. يقول قسمٌ من الإخوان إنّ الانتخابات المبكرة تفيدنا، لكن بماذا تفيدنا؟ تأتي هذه الانتخابات بعمليةٍ سياسيةٍ جديدةٍ لا تختلف كثيراً عن هذه العملية في حال لم يُبرم عقدٌ اجتماعيٌّ جديدٌ مبنيٌّ على التسامح، وعلى المبدأ الذي ينصّ على تمركز الهوية الوطنية فوق كل الهويات الأخرى، نتجاوز من خلاله قضية الطائفة والعرق، وأنا أعتقد أنّ شعبنا قد تجاوز هذه القضيّة لكننا لم نتجاوزها بعد.

القسم الثاني
المداخلات

وبعد انتهاء المحاضرة طلب د. بحر العلوم من الحضور طرح مداخلاتهم على محاضرة الدكتور المطلك مؤكدا على ضرورة الالتزام للوقت.

❖ **الأستاذ محمد أمين : لا وجود لتمرد كردي أنما هي مشاركة فاعلة**

السلام عليكم، يشرفني أن أكون بين نخبةٍ من إخواني العراقيين وأود القول إنّ الأكراد حملوا رسالة سلامٍ في بداية هذا التحول وما زالوا يحملونها ولكن يجب علينا أن نتعامل مع قضية الشعب الكردي بطريقةٍ واقعيةٍ فهي قضيةٌ عادلة، وهم عراقيون أصلاء دافعوا عن العراق في بداية ثورة أيلول العام 1961 وحملوا راية الحقوق القومية الكردية ورفعوا شعار الديمقراطية للعراق، أولها حقوقٌ ثقافيةٌ ثم الحكم الذاتي ومن ثم جاءت الفدرالية، وقد تطرق الأخ صالح إلى موضوع التمرد الكردي، لكنني أجهل وجود أيّ تمردٍ وعلى أيّ أساسٍ يكون ذلك تمرداً، فهم شاركوا بفعاليّةٍ في بداية العملية السياسية كما أنهم يحرصون الآن أيضاً على وحدة العراق من دون تهميشٍ أو إتفاقاتٍ أو تضليلٍ ولهذا السبب أتمنى أن تكون هذه اللقاءات دعوةً لمشاركة الجميع في الوقوف ضد الأزمة، لأن الأزمة حقيقيةٌ في العراق. ونحن كما قلت سابقاً نحمل رسالة سلامٍ لكل العراقيين وليس للشعب الكردي فحسب، فقد دفعنا الدم من أجل العراق، وكل العراقيين. بحاجةٍ إلى صياغة عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ كما أننا نؤمن بحق تقرير المصير للأكراد لكنّ مطالبهم غير معقولة.

❖ **الدكتور مهدي الحافظ :**

سيداتي سادتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إنّي سعيد جداً بالاستماع إلى الأخ الدكتور صالح المطلك وهو يعرض خلاصة ما جرى في العراق خلال الفترة الماضية، وأوافقك الرأي تماماً في أنّ الدستور يشكل

مشكلةً كبيرة، فحين كُتب لم تكن لدى الأطراف العراقية كلمةٌ جادةٌ في الوصول إلى الصيغة المطلوبة، فتغيير الدستور خطوةٌ كبيرةٌ لبناء مستقبلٍ جديدٍ للعراق، والكلام الذي يقول إنّ الدستور يحفظ الحقوق والنظام الديمقراطي ليس سوى مجرد وهم، فنحن في العراق لم نتعلّم ما يهمّ من تجارب البلدان الأخرى. ذكرت حضرتك أيها الدكتور صالح الولايات المتحدة الأمريكية والآن نحن في العراق نعاني أزمةً كبيرةً ولا يتوفر مدخلٌ قانونيٌّ للتعبير لأن القاعدة تنص على ضرورة إتمام الدستور من خلال تقديم طلبٍ إلى مجلس النواب، ومجلس النواب مكوّنٌ بشكلٍ يمنع اتخاذ أيّ قرارٍ جديٍّ بهذا الاتجاه، فما الحل إذاً؟ الحل هو أن نفكر - كما تفضلت وقلت - بصياغة عقدٍ اجتماعيٍّ جديد يكون في الدولة وليس للمكونات ولا للمحاصصات رأيٌ في هذا الموضوع، فقد بدأ العراق الأمر بالمكونات وهذا خطأٌ كبير.

النقطة الثانية: إنّ كلامك صحيح، فالدول لا تُبنى على أساس تقسيم المواقع والمناصب بحسب الطوائف. ولا تشكل هذه نظرية التوازن التى تدعو حضرتك إليها، وأعتقد أنّ التوازن بصيغته المطروحة حاليّاً هو ضربٌ لمبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المواطنة في البلد. وإذا أردنا أن نبني دولةً عراقيةً حقيقيةً بمعناها الديمقراطي فعلينا أن نثبت مبدأ تكافؤ الفرص وحقوق المواطنة، وقد شهد العراق في تاريخه مفارقاتٍ لا تُصدّق، فكان أول رئيس جامعةٍ في العراق، أي جامعة بغداد، متي عقراوي، مسيحياً، وفي بداية تأسيسها عام 1956-1957 تم اختياره رئيساً، وأعقبه الدكتور عبد الجبار عبد الله وكان صابئياً، ولم يتم اختيار هاتين الشخصيتين بحسب مذهبهما، بل تمّ اختيارهما على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وما تفضلت به يدعونا إلى أخذ مراجعة مبادىء قيام الدولة بعين الاعتبار.

النقطة الثالثة: أعتقد أنه يجب علينا البحث في موضوع قضية الإخوة الأكراد بصراحةٍ ولا يصح أن نحل القضايا من خلال العاطفة، فكلنا نتفق

على أن يكون للشعب الكردي حق تقرير المصير وإذا انتهت المسألة علينا أن نوفر المستلزمات لتأمين هذا الحق، وكل ما يحدث الآن يجري بطريقةٍ غير منطقية، فرأيت اليوم بياناً للقيادة الكردية ذكرت فيه أربع نقاطٍ هي: التوازن والتوافق والمشاركة والدستور، ويتطلب تطبيقها العملي أن ننسى ونتجاهل كل الأسس التي يجب أن تقوم في هذا البلد كنظامٍ ديمقراطيٍّ صحيح. إنّ هذا الأمر غير مقبول، وعلينا أن نبحث عن المشكلة. من على حقٍّ في ما يخص موضوع الموازنة؟ وأوجه السؤال لك أيضاً أيها الدكتور صالح، فنحن اليوم نشهد على الحسابات وقال رئيس ديوان الرقابة المالية إنّه لا يستطيع صرف هذه المبالغ ما لم يتوفر أساسٌ في الحسابات لفعل ذلك. حسناً، أين تكمن المشكلة الآن؟ إننا نملك خطوطاً مفتوحةً على تركيا، وخطٌ آخر مفتوحٌ على البلاد العربية وأوروبا، ويجب علينا أن نتعامل مع هذه المسألة بطريقةٍ مختلفة، يجب علينا أن نبحث في الموضوع عن أصل الديمقراطية ويجب على الحقائق أن تُكشف للرأي العام، لا يجوز أن تبقى مخفيةً وأنا أقدر روح المواطنة التي تكلمت بها لأن العراق يواجه خطر محاسبة المواطنة. وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ حسين درويش العادلي: المشكلة في غياب المدرسة الوطنية العراقية التي تكمن في التوافقات السياسية وليس بالدستور**

أشكركم جزيل الشكر وتحياتي للجميع، أثارني عددٌ من الملاحظات في محاضرتك، وأعتقد أنّ الجندي العراقي هو الضحيّة الوحيدة لأنّ الدولة العراقية غائبةٌ وتغيب فيها المدرسة العراقية المتجردة. ما زال التمايز إيديولوجيّاً وشكلت بنية الدولة سلطة معارضة، واسمحو لي أن أقول إنّ السلطة ما زالت معارضةً بالرغم من وجود ثلاث مدارس في العراق وهي: مدرسةٌ قوميةٌ ومدرسةٌ ماركسيةٌ ومدرسةٌ دينية، ولم تولد الظاهرة المنتجة للفكر والأحزاب والقوى الوطنية على مستوى المدرسة، كما لم نحظ بمدرسةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ

بالمعنى الذي يقابل هذه المدارس، فيجب علينا أولاً إيجاد هذه المدرسة الوطنية قبل أن نتكلم عن الفكر الوطني.

ثانياً: ذكرت جنابك وجود فريقين في 9 نسيان: فريقٌ يؤمن بهدم الدولة، وآخر يؤمن بإصلاحها، وأعتقد أنّ صدام حسين هو الذي أنهى مشروع الدولة في عام 2003، التي تكونت في حالتها الاتحادية منذ 40 سنةٍ من عام 1968 وتشكل العراق شبه نموذجٍ للشرق الأوسط من الذي نحره، أي حزب البعث وصدام حسين، وأنا أتصور أنّ هذه الدولة في عام 2003 نحرت وانتحرت بفعل سوء مشروعها لذلك أنا لا أستطيع أن أرضى بعقلية هدم الدولة التي أتى بها أيّ فريق. كانت الدولة بطيئة العمل، ولو كانت دولة في مؤسسات لبقيت لكن صدام أمتلك الدولة وكلنا نذكر اللافتات الموضوعة في الشوراع (إذا قال صدام قال العراق) التي تذكرنا بلويس الرابع عشر، وكأنه يقول أنا العراق وأنا الأمة.

ثالثاً: هل يشكل الدستور المشكلة؟ لا أظن ذلك. صحيحٌ أننا نملك الكثير من الملاحظات ولكن إذا قرأنا الدستور بحايديةٍ نجد أنّ جوهره صالحٌ لبناء الدولة. وبالتالي لا تكمن المشكلة في الدستور، بل في التوافقات السياسية العرق-طائفية الحزبية وفي التوافقات التي باتت أهم من الدستور، وتستند هذه التوافقات إلى وعي وإرادة مصالح القوى السياسية، وهي التي قامت بتعطيل الدستور، وبالتحايل عليه، والمثال على ذلك أنّ دستورنا يؤمن بمبدأ الأغلبية السياسية إلّا أنه ما من إمكانيةٍ لتحقيق هذا المبدأ، لأنهم ارتضوا على مبدأ التوافقية الطائفية وبالتالي تكمن المشكلة في التوافقات السياسية.

❖ **النائب عبد الحسين الياسري: وحدة الوطن تجمعنا وعلينا ألاّ ننسى إيجابيات التغيير**

بسم الله الرحمن الرحيم أحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتفق تماماً مع الدكتور حول أمورٍ مهمةٍ قد تطرّق إليها وهي أنه يمكن للوطن ولوحدته ولشعاره أن تجمعنا كلنا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فنحن لا تجمعنا الطائفية ولا العنصرية، وقد أختلف معه على أنّ ما يجري الآن فيه إيجابياتٌ وسلبيات، فقد انقسم العراقيون إلى قسمين حين حصل التغيير في البلاد، قسمٌ أراد هدم الدولة برعاية النظام السابق وتطلعاته ولم يشأ أن ينسجم مع التغيير في البلاد كالقاعدة وحزب البعث، وقسمٌ آخر أراد بناء دولةٍ عصريةٍ شعارها الديمقراطية والمساواة. ونعيش اليوم من دون حكومةٍ في العراق منذ ثلاثة أشهر وكان المواطنون في الأيام الأولى للتغيير ينظمون الشوارع، ثم دخلت قوى أجنبيةٌ وخارجيةٌ على هذا البلد وأرادت أن تشتت الوحدة العراقية، فاستفادت من الطائفية ودفعت بالشعب العراقي الذي لم يعرفها يوماً نحو هذه الطائفية. لقد وحّدت ثورة العشرين العراقيين، وشكّل أهالي الجنوب قادتها وأساسها ومادتها فأتوا بملكٍ سنيٍّ لا يؤمن بالطائفية وأتو برجلٍ حجازيٍّ وهم عراقييون يؤمنون بالعروبة، وبالتالي إذا ما أردنا أن نبني هذا البلد بشكلٍ صحيحٍ فعلينا أن نعود إلى الوطن والوطنية وأن نتخلص من الطائفية والعنصرية. ومع احترامي للطائفية، إذا أردت أن تحاربني على أساسٍ طائفيٍّ فسأشهر سيفي وأرفع بندقيتي في وجهك. نحتاج إلى مدرسةٍ وثورةٍ من السياسيين أنفسهم للتخلص من الطائفية والعنصرية وللتوجه إلى وحدة الوطن من شماله إلى جنوبه.

حصلت المظاهرات وأيدناها جميعاً ولم تقدم الحكومة سوى المزيد من المظاهرات وبقي عنوان الشعار المرفوع فيها "تمزق الوحدة الوطنية"، وهذه تذكرةٌ للسيد المحافظ ولكل الوطنيين في المناطق الغربية الذين أرادوا للعراق أن يبقى عراقاً. وكما شاء المتظاهرون تم تحرير قسمٍ كبيرٍ من السجناء، أرادوا تغيير بعض القوانين ونحن كنوابٍ ملزمون بتغييرها، كما أرادوا قضايا تتعلق بالجانب القضائي، لكن من يريد أن يشق وحدة العراق فلا نؤيده، وإنّ الرمادي وصلاح الدين ونينوى كلها عربية، لكن لا يتسع الوقت للكلام في

هذا المجال. إذاً كيف نستطيع أن نوحد العراقيين، والعراقيون موحدون لكن الأجنبي والأيادي الخارجية أوصلتنا إلي ما وصلنا إليه، إضافةً إلى بعض التقصير الموجود في فقرات الدستور وفي القوانين وفي الطريقة السياسية المتّعبة وشكراً.

- **الدكتور ليث الزبيدي: لا تكمن مشكلتنا في الدستور وأنما بالفهم الخاطئ، ومازالت ثقافتنا لا تتحمل النظام الاتحادي**

شكراً للدكتور صالح المطلك على محاضرته القيمة ولدي ملاحظةٌ مهمةٌ في ما يتعلق بالدستور. لا تكمن المشكلة في الدستور بحد ذاته فهو ضامنٌ لوحدة العراق وللعملية السياسية، ويؤدي غياب الدستور إلى فوضى، ومن يعترض على الدستور آتي له بواحدٍ مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية. كُتب الدستور في عام 1787 وقد عُدل 27 مرةً بعد مرور 220 عامًا كان آخرها في عام 1947 واندلعت حربٌ أهليةٌ بين الشمال والجنوب من العام 1861 إلى العام 1865 لكن لم يُطالب أحدٌ بإلغاء الدستور، فما السبب؟ السبب هو أنّ الدستور ضامنٌ لوحدة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يطّلع على الدستور العراقي يجد أنّ 90 في المئة منه مشابهٌ لدساتير الدول الأخرى خاصةً النظام البرلماني لأنّ مجتمعنا يُراد له نظامٌ برلمانيٌّ وليس رئاسياً، ومجتمعٌ متعدد، والمجتمعات المتعددة يُراد لها نظامٌ برلمانيٌّ لكي تمثل التعددية في داخل البرلمان، المشكلة إذاً ليست في الدستور وإنما لدى معظم السياسيين لأنهم لا يطبقون الدستور أو لا يفهمونه جيداً. ففيه مثلاً فصلٌ كاملٌ حول الحقوق والحريات، ماهي اعتراضات كل مكونات الشعب العراقي على الحقوق والحريات؟ هي حقوقٌ وحرياتٌ نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

تفيد النقطة الثانية بأنّ النظام البرلماني الموجود في الدستور يتألف من سلطةٍ تشريعيةٍ وتنفيذيةٍ وقضائيةٍ لا اعتراض عليها لأنها مأخوذةٌ من الأنظمة

الأخرى، وقد كُتب الدستور في مدّة ثلاثة أشهر، ولم يتدخل فيه الأميركيون، نعم طلبوا من النواب دخول قاعةٍ والكتابة فيها لمدّة ثلاثة أشهر، لكنهم لم يتدخلوا في أيٍّ من مواد الدستور، بل طلبوا منهم حلّ الوضع وكان العراقيون يراجعون الأميركيين في مادةٍ معينةٍ فيطلبون منهم حلّ الوضع في ما بينهم، لم يتدخلوا، وكتب حسين جميل دستور العراق الذي سار عليه طوال خمس سنوات في زمن عبد الكريم قاسم.

❖ **الدكتور عبد الأمير زاهد : ضرورة الميثاق الوطني وغرابة ازدواج الخطاب**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لمنتدى الدكتور ابراهيم بحر العلوم، وشكرا للدكتور صالح المطلك على هذه الاضاءات، وأعتقد أنه من المكانة الكبيرة أن يتسع صدره لهذا النقد الموجه لخطابه الذي سمعنا فيه شيء جميلاً. بودي أن أشير إلى هذا المنتدى الذي يمكن أن يشرع من الآن في التفكير بميثاق وطني، وهذا الميثاق الوطني الذي يجب أن نبصم عليه جميعاً دون مكونات ودون طوائف ودون أعراق على موادٍ اساسية، وأتذكر إن الرئيس عبد الناصر في عام 1962 اصدر ميثاقاً وطنياً مع وجود الدستور، وهذا الميثاق الوطني ربما يكون قضيةٌ إجرائيةٌ في عملية التطبيق، أعتقد إن هذه النخبة العلمية والنخب السياسية في هذا المنتدى يمكنها أن تقوم بمثل هذا العمل، عندي مجموعة ملاحظات على لغة البرقيات أوجهها إلى الاستاذ المطلك، وأقول: ما هو السبب الذي تفتقد فيه الطبقة السياسية من مختلف الطوائف والمكونات في العراق منذ عهد من السنين إلى الكفاءات وتعمد إلى إقصاء الكفاءات الوطنية لماذا؟ ولماذا هذا الإقصاء الممنهج والمنظم؟ الشيء الآخر، يوجد في الخطاب السياسي لمختلف المكونات أيضاً دعوة للوطنية ولكنها تستبطن نصرة لمكون، كلنا نسمع من الكل الدعوة للوطنية والمدرسة الوطنية ولكن في حقيقة المسألة، أنا أدافع عن مصلحة مكوني وفلان يدافع عن مصلحة مكونه فهناك أزدواج في لغة الخطاب العراقي

مدح الدكتور صالح المطلك المظاهرات الموجودة لدى اهلنا في المنطقة الغربية وقال أنها مظاهرات ديمقراطية وأنها تدافع عن العراقي من البصرة إلى أقصى كردستان، انا اقول: في الاسبوع الماضي في هذه الجمعة التي انصرمت سمعنا خطاباً سياسياً طائفياً متطرفاً بإمتياز، ولا يزال هذا الخطاب هو طائفي فليسمح لي الدكتور أن أختلف معه في هذه وأوجه شكري له مرة اخرى.

- **النائب حيدر الملا: العملية السياسية في حل مؤسسات الدولة ولكنها تعثرت في بناء دولة المواطنة**

السلام عليكم، تطرق الدكتور صالح إلى أن نعيش تحت الخيمة العراقية وأن يكون هناك مجموعة حكماء تحتويهم هذه الخيمة لحل المشكلة وكل هذا هدف نتمناه، نتمنى أن يجلس في هذه الخيمة الحكماء، ولكن السؤال ماذا يناقشون؟

تطرقت دكتور، ربما بسبب قربي منك بنوع من المجاملة، ولذلك أحتاج أن أطرح شيئاً حتى حضرتك تعقب عليه، لأن الاستاذ العادلي قال الدولة في 2003 مهدمة، وأنا اريد ان أعيد لأنشط الذاكره عن تقييم المعارضة العراقية ورؤيتها للواقع العراقي قبل 2003.

لأننا إذا كنا نبحث عن علاج فلا بد من عملية تشخيص، وكان هناك تياران: تيار كنت أنتمي إليه وكنا نعتقد أن مشكلة العراق مع العقيدة السياسية للنظام وإن هذه العقيدة السياسية هي التي جلبت لنا هذه السلسلة من الحروب وأدخلت العراق في قضية الحصار وهي التي تسببت في المقابر الجماعية وهذه السلسلة طويلة، ولكننا لم نعتقد أن هناك عيباً في مؤسسات الدولة العراقية بل على العكس أقولها سابقاً وأقولها الآن كنت فخوراً وما زلت بمؤسسات الدولة وهذه المؤسسات جعلتني أنال درجة البكالوريس في القانون دون أن أدفع فلساً واحداً، ولو أن حزب الدعوة يقول أنني مفوض أمن، لكن

الحقيقة أنَّ مؤسسات الدولة كانت بهذه الطريقة، لكن علينا أن نفصل بين العقيدة السياسية للنظام وبين مؤسسات الدولة، وكان هناك تيار يعتبر أنّ مشكلة العراق ليست عقيدة النظام وإنما العراق الحديث بني على أسس خاطئة سنة 1921 وبني على أساس المؤسسة التي تم الاستحواذ عليها سنيّاً وهذه المؤسسة قد مارست الاقصاء على الشيعة والكرد ولذلك عراق ما بعد 2003 يجب أن يكون نقطة الشروع به في حل مؤسسات الدولة وإعادة صياغة بناء الدولة والعملية السياسية على أساس حفظ حقوق المكونات.

والكثير من الاشياء التي دائماً أقول إنّ بول بريمر حل الجيش وبول بريمر فعل كذا وليس ندافع عنه، ولكن هذا في مقررات المعارضة العراقية، إن مشروع عراق ما بعد 2003 ينطلق من حل مؤسسات الدولة، والذي حصل إنّ العملية السياسية نجحت بعد عام 2003 في حل مؤسسات الدولة ولكنها تعثرت في بناء دولة المواطنة ولم تستطع أن تبني مشروعاً حقيقياً في بناء دولة المؤسسات الذي يحفظ حقوق المكونات على النموذج اللبناني، وبالنتيجة دخلنا مشروع صراع السلطة على مدى العشر سنوات، ولم نستطع أن ننتقل من مربع الصراع على السلطة إلى مربع بناء الدولة، السؤال الآن،الكل يذهب بمفهوم دولة المواطنة، على أقل تقدير نحن من الذين نؤمن بدولة المواطنة لكن هناك تيارات أخرى تؤمن بدولة المكونات، السؤال: هل نجحنا في تقديم دولة المكونات؟ لم ننجح حتى في هذا المشروع.

وهذا المنطق الذي تحدث به الدكتور حقيقة بثقافة المنتصر والمهزوم، نعم، اليوم إحدى مشاكلنا عندما نتكلم عن الدستور، الدستور كتب في مرحلة، ودعوني اتكلم بصراحة لم يكن هناك فقط ضغط أمريكي فقط بل كان هناك ضغط من المرجعية الدينية، وعلى سبيل الذكر الذي يؤمن بقضية فصل الدين عن الدولة وأنا أعتقد أن فتوى السيد السيستاني في حينها أو توجيهه في أن ضرورة أن يكون هناك دستور نعدّه نموذجاً لتدخل الدين في الدولة ونعتقد

هذا النموذج أقولها بكل صراحة مع احترامي وتقديري لمن لا يثق بهذا التوجه أن هذا التدخل، تدخل الدين بالدولة أيضاً أوجد لنا مشكلة حقيقة.

وبالنتيجة اليوم من حقنا أن نفتخر أننا كان لدينا -في الجبهة التي انتمي إليها- صوت واضح في رفض هذا الدستور واليوم الكل يتحدث عن أن هناك مشكلة في الدستور والمشكلة الأكبر هي ليست في فقرات الدستور وإنما في آلية التعديل التي جاءت بها المادة 142 من الدستور التي جعلته في نموذج يعلمه كل أساتذة القانون الدستوري، بأنه حتى لا يوصف دستوراً كاملاً لأننا وصلنا إلى نهايات مغلقة في اي محاولة لتعديل الدستور، وأصبحنا أمام آلية إذا اردنا أن نعدل الدستور فيجب أن ننقلب عليه لأنه في هذا الاتجاه من المادة 142 حقيقة لا يمكن أن يعدل الدستور...وشكراً.

❖ **الشيخ سعد الحردان: المصالحة الوطنية مناطة بتصالح السياسيين**

السلام عليكم، قال تعالى في محكم كتابة الكريم، بسم الله الرحمن الرحيم (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يؤتى أجرا عظيما) صدق الله العظيم. إخواني، تحدث الذين قبلي عن الدستور ووحدة العراق وأنا أتحدث إلى متى يبقى الوضع الأمني هشاً في العراق، ولا يستطيع أحدٌ أن يخرج إلّا ومعه كذا من الحماية إضافة إلى ذلك المفخخات يومياً والانفجارات.

ثانياً: نحن نتحدث عن المصالحة الوطنية، نتصالح مع من؟ اسألكم بالله هل الشعب العراقي في يوم من الايام اقتتل فيما بينه أو عشيرة من الجنوب أو من الشمال أو من الوسط، أسمحوا لي أن أقولها بتجرد ويسمح لي بعض السياسيين وأرجو أن لا يأخذوا على خاطرهم لو تصالح السياسيون فيما بينهم فستسير الامور بخير والحمد لله وفقكم الله وشكراً.

❖ الدكتور عمار الحمد: الحلقة المفقودة في العراق ديمقراطية المواطنة ونحتاج إلى جسور مفتوحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحب أن أفتتح كلمتي وتعقيبي بقول باسم الله الرحمن الرحيم (واعتصمو بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم. أوافق على ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء من كلامٍ وعلى التعقيبات التي طرحها الإخوة المشاركين، نعاني في العراق مشكلةً مهمةً هي فهم الديمقراطية وتطبيقها، بين الديمقراطية الثابتة أي ديمقراطية المؤسسات التي نظّمت في أوروبا وطبّقت في المؤسسات الأوروبية، وديمقراطية المواطنة التي ربما نفتقدها في العراق بسبب الكثير من الجوانب والأمور التي مرت على المواطنة العراقية منذ بدايات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، أما في مرحلة بناء الدولة العراقية الحديثة أيضاً فتبرز مسألة الفصل ما بين السياسة وبناء دولة المؤسسات ويحتاج ذلك إلى الكثير من الحكماء أو الذين يحاولون ويعقبون في هذه المجالات التي تطرح والتي تكون محوراً للتداخل في بناء الدولة وحتى في الدستور بالرغم من التحفظات الكثيرة عليه لكنّ معنى الدستور يكمن في تطبيق فقراته، ونجد من يحاول أن يجعل من هذه الفقرات صخرة، ومن يحاول أن يعرقل تطبيقها أو لا يطبقها بحذافيرها، وهذه مسألةٌ في غاية الأهميّة تدخل في هذا السياق. كما أنّ السياسيين قد حاولوا أيضاً في الكثير من المواقف أن يجعلوا من الدستور أو من المواد الدستورية ثغرةً تعيق إمكانية حصول تقاربٍ بين مكونين أو جهتين.

في ما يتعلق بالمسألة التي أشار إليها الأخوان والتي تُعنى بالطائفية وغيرها من الأمور، أود القول إنّ الطائفية موجودةٌ منذ احتلال المغول لبغداد عام 1258 إلى اليوم ولكن برز الكثير من الحكماء ورجال الدين من الجانبين الذين احتووا هذه الطائفية ولم يتيحوا لها الفرصة لتتغلغل أكثر في المجتمع العراقي، فكان لرجال الدين والمرجعية الدينية بعد عام 2003 دوراً كبيراً في

احتواء الكثير من الأزمات السياسية التي عصفت في البلد. أعتقد أننا نحتاج إلى سياسة الجسور المنفتحة ما بين السياسيين العراقيين والنخب السياسية وعلى الجميع أن يضعوا العراق نصب أعينهم من أجل بناء دولة مؤسساتٍ حقيقية، وإنّ المخاطر الخارجية كبيرةٌ تجاه العراق ودول الجوار ولو لم يكن في الداخل العراقي سياسيون ضعفاء النفوس لما صار تدخّلٌ في الشأن الداخلي العراقي وفقنا الله جميعاً والسلام عليكم .

❖ **النائب سامي العسكري: الدستور لن يتغير إلاّ من خلال إنفصال كردستان او الحرب الطائفية والمطلوب ثقافة وطنية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لا أعتقد أنّ المشكلة تكمن في الدستور أو في أيٍّ من مواده، وأتفق مع الدكتور على أنّ المعارضة العراقية لم تدرك أنّ ما نحتاج إليه هو تغيير السلطة أو تغيير الدولة، وبصراحةٍ فإنّ الدولة التي تأسست في العراق هي دولةٌ طائفيةٌ عنصريةٌ وقد تجذرت هذه العنصرية والطائفية في عهد حزب البعث والرقم (1) يعبر عن منظور الدولة هذا. بلغ عدد الوزراء العاملين في الدولة العراقية في عام 2003 قبل سقوط النظام بأيام 583 مديراً عامّاً من بينهم 60 من الشيعة فقط، ولو نظرنا إلى المؤسسة العسكرية وقادة الفيالق وقادة الفرق لوجدنا أنّ الضابط الشيعي كان يصل إلى رتبةٍ معينّةٍ ثم يُحال إلى التقاعد. إنّ الدولة عنصريةٌ بامتيازٍ لدرجة أنّ سن القوانين يغيّر القومية.

يولد الإنسان إما كرديّاً أو عربيّاً أو من أيّ طائفةٍ ليست من اختياره، آتي بقانونٍ يقول غيّر قوميتك، كان يجب على هذه الدولة أن تسقط لكن بصراحةٍ لم تقم المعارضة بإسقاطها بل سقطت بمفردها، وحين سقط النظام لم تبقَ الدولة ولم تظهر إرادةٌ أميركيةٌ لإسقاط الدولة ولا فعلٌ عراقيٌّ لإسقاطها ونسيت المعارضة أنها هي التي غيرت النظام.

ذكرت أنّ الدستور هو المشكلة إلّا أنه ليس المشكلة بأكملها وهو لن

يتغيّر إلّا في حالتين، لا سمح الله إذا انفصلت كردستان ولن تنفصل إلا بحق، لأن كردستان غير مرسومة الحدود والحرب تندلع على الحدود والثاني لا سمح الله إذا نشأت الحرب الطائفية ودمرت كل العملية السياسية ثم اجتمع العراقيون لتشكيل ما يتبقى من هذه الدولة خارج هذين الإطارين فبالتالي ما من إمكانيةٍ عملية، أي لا يمكن تغيير الدستور بطريقةٍ ديمقراطيةٍ قانونيةٍ ما دامت المادة 142 موجودة، وبالمناسبة هذه ليست مادةً في الدستور فحسب بل هي أيضاً قانون إدارة الدولة.

وأعتقد أنّ العراق قادرٌ على أن يعيش وسط هذا التنوع، وأنّ مشكلة الدستور تكمن في تطبيقه، والكل ينظر إلى الدستور من زاويته ووجهة نظره الخاصة ويغض النظر أحياناً عن مخالفاته لكنّه يحاسب الآخرين في حال مخالفتهم الدستور، أما الفرقاء السياسيون فيثبت كلٌّ منهم ما لا يُعدّ ولا يحصى من المخالفات على الآخر وهي صحيحة، وغالباً ما نجد السياسيين يتحدثون عن التوافقات السياسية وعن الاتفاق السياسي وليس عن الدستور، واليوم الكل يتحدث عن إتفاق أربيل وكأنه أكثر أهميةً من الدستور في حين أنّ الدستور هو الأهم، إذاً نتفق على أمرٍ ونعمل به، حتى في القضايا الشرعية أي قضايا المعاملات، فنتفق مثلاً على عقدٍ ولكن إذا رأينا أنه مخالفٌ للشرع فهو باطلٌ حتى لو اتفقنا عليه.

الأمر الآخر الذي ذكره الأستاذ حسين هو أنه ما من هويةٍ وطنيةٍ عراقية، فالعراق لم يفتخر، ولم يضع الطائفة قبل الهوية فيشعر الشيعي أنه شيعيٌّ ومهدد، ويشعر الكردي أنه كرديٌّ والسني أنه سني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المكونات الأخرى. ويعود السبب في ذلك إلى إرثٍ ثقافي. إضافةً إلى ذلك، قال الدكتور إنّ الحكماء والعقلاء يعملوها، فنجد أفراداً على مستوى الثقافة السائدة لكن نادراً ما نجد ثقافةً قوميةً وطنيةً عراقية، وما لم تنشأ ثقافةٌ وطنيةٌ تعتز بالعراق وبتاريخه لوجدنا أفراداً فكرهم قوميٌّ وآخرون فكرهم يساريٌّ

ماركسيٌّ وآخرون فكرهم إسلامي، فمن النادر إذاً أن نجد أفراداً ثقافتهم قوميةٌ وطنية.

يشكل العراق بالفكر الوطني القومي قطراً من الأقطار العربية ويسعى إلى الوحدة العربية قبل كل شيء، وكلنا فداءٌ لفلسطين، فقد عشناه قروناً بعد قرون، لكنّ الفكر الإسلامي يسميه مستعمراً كافراً تحت سيطرة إيران والسعودية، وهو ماركسيٌّ أساسه موسكو، وتربى على هذه الثقافة جيلٌ كامل، وما لم تنشأ ثقافةٌ مستقلةٌ تعتز بالعراق وبتاريخه وبحضارته فلن نستطيع أن نتحدث عن وطنية، فلمن الوطنية؟ وقال الدكتور صالح المطلك إننا قاطعنا العملية السياسية، وأعتقد أنّ هدف التغيير كان واضحاً ففُجعت أقليّةٌ لأن مصيرها كان مرتبطاً بالنظام وبالدولة وبتركيبتها، وفرحت أكثريةٌ لانهيار الدولة الظالمة التي عاشت تحت ظلمها. لم ننجح في تشكيل دولةٍ أفضل، لأن الجو لم يكن هادئاً لتشكيلها، وبسبب شركائنا الذين لم يعجبهم التغيير الذي حصل في العراق وحلفائهم في المنطقة الذين لم يعجبهم التغيير الذي حصل في العالم، وأصدقاؤنا الذين جاؤوا يغيرون العقلية العراقية التي تجهل الوضع السياسي وأزمة الإرهابيين التي ما زالت موجودةً حتى اليوم في هذا الجو وهي تبني خيمةً وسط العاصفة. نحتاج إذاً إلى ثقافةٍ وطنية، وتوافقٍ سياسي، أما الحديث عن تغيير الدستور فهو من التمنيات لا أكثر.

❖ **الوكيل جابر الجابري: اتمنى ألاّ تُعيد لنا صناديق الاقتراع هذه الطبقة السياسية لأنهم فشلوا في الانسجام مع أنفسهم**

بسم الله والسلام عليكم سادتي جميعاً ورحمة الله وبركاته، وقفت قبل شهرٍ من هذا اليوم أمام المكون (ش) واليوم أقف أمام المكون (س). وأنا أقف بصفتي المواطن المغبون البسيط المتواضع في خيمة الملتقى الذي أكرر تحيتي له. وأتمنى أن تستمر هذه العادة الشهرية تحت رعاية سماحة السيد حفظه الله ليواجه المسؤلين الكبار والمتصدين الكبار ولكي يواجهوا بدورهم

العقل العراقي، وأتمنى أن ينتهي أو يمر هذا الملتقى مثلما تفضل الدكتور عبد الأمير زاهد بميثاقٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ إذا كان الدكتور صالح المطلك يطالب حكماء وعقلاء العراق بأن يضعوا حدًّا لهذا المأزق ولهذه المشكلة.

الحقيقة أننا نتحفظ في كلّ مرةٍ عن الاعتراف بالخطأ والتقصير، وندين دائماً الآخرين والدستور والاحتلال والعراقيين الوافدين من وراء الحدود بعد إنقطاعٍ طويلٍ عن هذا البلد بالإساءة والتقصير والعجز عن إدارة الأزمة وإدارة هذا البلد لكننا لا نعترف بعدم قدرتنا على الانسجام مع أنفسنا طوال عشر سنواتٍ والتفاهم مع أنفسنا والتوصل إلى قناعاتٍ مشتركةٍ مفادها أننا أبناء وطنٍ وبلدٍ واحد. هذا هو المأزق الحقيقي يا دكتور صالح، ليست المشكلة في الدستور، بل في عدم وجود انسجامٍ بين رموزٍ ورجالٍ وقياداتٍ تصدّت لإدارة هذا البلد في ظل العاصفة التي صورتها حضرتك وأنا حقيقةً أتمنى ألّا تعيد لنا صناديق الاقتراع المقبلة، سواءً كانت محليةً أو مركزية، هذه الطبقة السياسية لأنها مخيفة. وأتمنى أن يصل الشارع العراقي إلى قناعاتٍ مشتركةٍ تفوق قناعات قياداته السياسية التي ألقت به نحو هذا المأزق وأوصلته إلى هذه الحالة.

أود أن أطرح سؤالاً أخيراً أيها الدكتور صالح. لقد خرجت قبل سنةٍ أو أكثر على الدكتاتور الذي أجتثك كما قلت ثم أعادك وضمك إلى صدره وقدم لك عروضاً سخيةً علناً واليوم عدت إلى أحضان الدكتاتور، فهل تغيرت هذه السنة؟ أرجو الإجابة على هذا السؤال بصراحة.

❖ **الاستاذ قيس العامري: المرجعية الدينية تناولت طريقة اعداد الدستور ولم تتدخل في كتابت**

بسم الله الرحمن الرحيم أخواتي، الأخوة الحاضرين، السلام عليكم، لدي ثلاث ملاحظاتٍ أعلق بها على محاضرات الدكتور، الأولى أنه تحدث بصفة محلّلٍ لا سياسي، يطلعنا على المعلومات ويشارك في المشاورات فلم

يغننا بمعلومةٍ جديدة وكل ما تحدث به هو تحليلٌ للواقع السياسي وكنت أرجو منه أن يطلعنا على جزءٍ من الحوارات التي دارت بينه وبين قسمٍ من القيادات السياسية خاصةً في إقليم كردستان وآخرها سماحة السيد مقتدى الصدر إضافةً إلى ما دار خلف كواليس هذه المحاضرات.

الملاحظة الثانية هي أنّ الدكتور صالح المطلك حاول أن يمسك العصا من الوسط فلم ينتقد جهةً سياسيةً أو الواقع السياسي ولم يسمِّ الأسماء بتسمياتها. حاول أن يتحفظ عن تسمية المكون الشيعي والمكون السني أو القيادات السياسية الشيعية والسنية والكردية فكان ضبابيّاً في طرحه المشكلة السياسية التي تعصف بالبلاد بسبب الصراعات بين المكونات.

أما الملاحظة الثالثة فأقتصرها بالرد على الصديق الأستاذ حيدر الملا بتناوله موقف المرجعية الدينية للسيد السيستاني، فقد تناولت المرجعية الدينية طريقة كتابة الدستور ولم تتناول التدخل بشكل الدستور، وتعارضت هذه الطريقة مع المطلب الأمريكي ومع فرض الإرادة الأمريكية طريقة كتابة الدستور ولم تتدخل في فقراته، وأتصور أنّ الحزب الإسلامي كان يمثل المكون السني وقد ارتبك في سلوكه وممارساته خلال فترة كتابة الدستور، وسمح بحدوث هذا التشويه في هذا العقد السياسي بين المكونات بسبب تخليه ودوره السلبي في المرحلة الماضية.

سؤالي للدكتور صالح: طرح الدكتور مشروع المواطنة والمشروع الوطني وأعتقد أنّ أسباب الوصول إلى المواطنة تتمثل بسببين رئيسين ظاهرين في أغلب الدول المتحضرة فأين الحكومة من هذين السببين نظراً لكونه نائب رئيس الوزراء؟ السبب الأول هو تحقيق العقد اجتماعيّاً، والثاني تحقيق حقوق المواطن في الخدمات والتعليم والصحة لكي نصل إلى مجتمعٍ يؤمن بالمواطنة ويفتخر بكونه وطنيّاً ويحفظ كرامة المواطن واعتباره الشخصي من خلال الخدمات التي يقدمها له. أسأل الحكومة أن تحقق هذه الأهداف باعتباره نائب

رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، فهو يملك مقعداً في مجلس الوزراء ويعرف كيفية إدارة اجتماعاته وأهدافه.

❖ **الدكتور علي السعدي: من اصعب المواقف أن يجد السياسي نفسه في موضع التقدم فيه انتحار والتراجع هزيمة والتوقف تقاتلاً**

سأرد بشكل سريع جدّاً على الأستاذ حيدر الملا. كانت المؤسسات أدواتاً للسلطة ولم تكن مؤسساتاً للدولة وهذا تاريخ العراق الحديث، وأنا أتحدث بصفتي باحثاً متخصصاً في الشأن العراقي. لا يصف الدستور الطريق بل السياسة هي التي تصفه وتحدد محطاته وتوقفاته، الطريق غير مسدودٍ ونطالب بأن يعلمنا الدستور بكل خطوةٍ نخطوها لذلك نحمله كل الأعباء.

من أصعب القضايا أن يجد السياسي نفسه، سواءً كان حزباً أو حكومةً أو شخصاً، في موضعٍ يكون التقدم فيه انتحاراً والتراجع هزيمةً والتوقف تقاتلًا، وهذا ما يشهده الوضع العراقي حاليّاً بشكلٍ عام، على الأقل في حكومته ومتظاهريه. فتدرك الحكومة أنها لا تستطيع التقدم أو التراجع كما أنّ التوقف ليس لصالحها أو لصالح المتظاهرين، لذلك أعتقد أنّ مبادرة السيد المطلك كانت جيّدةً لكنها تحتاج إلى الكثير لتتبلور.

في ما يتعلق بالموضوع الآخر، لا نفتقر إلى المواطنة بل إلى الوطنية ومن دون أن نفكر كثيراً ونعقّد مفهوم الوطنية، هي باختصارٍ شديدٍ الاتفاق على هدفٍ مشترك، هذه هي الوطنية، أما المواطنة فموجودةٌ في الدستور منذ عام 1925، وهي اتفاقٌ على هدفٍ مشترك. تفرض القضية الأخرى إعادة المصطلحات إلى حقيقتها متى كانت الديمقراطية تتمثل بحكم الشعب، وهي خطط القانون كما تعرف، منذ أن نشأت في أثينا حتى هذه اللحظة.

أقف اليوم منحنياً أمام هذه الطاقات وهذه العقول العراقية المنيرة، وكما قال حكماء العراق إننا نتفق جميعاً على مبدأ التوحيد وكلنا موحدون بكتابه الكريم وبآياته الصريحة، بسم الله الرحمن الرحيم (ولتكن منكم أمّة يدعون

إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) صدق الله العلي العظيم، فتترجم هذه الآية الكريمة ما دعا إليه جناب الدكتور صالح وما دعا إليه كل الحضور في كل مناسباتهم. والحكماء والشجعان منهم هم الداعون إلى الخير خلال هذا العقد القاسي على العراق وعلى أهل العراق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر من دون ترددٍ ومن دون قيمٍ أخرى تُفرض عليهم. أطرح اليوم سؤلاً واحداً فقط، ومداخلتي وما تفضل به النائب السيد سامي العسكري بأنه لا حل للحالة العراقية في هذه الوضعية سوى الانسجام ما بين المناضلين الذين قارعوا النظام والظلم ومن عانى من ظلم النظام الداخلي فمنظومة الانسجام مفقودة، أسأل إذاً جناب الدكتور صالح: هل من الممكن أن يتعارف مع إخوانه الحاضرين بهذا الكم وهذه النخبة الصالحة وأن يحقق قرار الانسجام ما بين المنظومتين لكي نخرج بلدنا من هذا الإثم؟ ومع ذلك أشكرك والسلام عليكم.

القسم الثالث

التعقيبات

ابتدأ أخونا العزيز من الحزب الكردستاني، فقد فهم موضوع التمرد وفيه نوعٌ من التجريح، أنا تمردت قبل الكرد أيضاً، لكن هو يتمرد بالمعنى السيادي. وبالنسبة إلى الموضوع الذي لامني الدكتور مهدي الحافظ عليه - التوازن الجغرافي وليس التوازن الصافي بمعنى للسنة كذا وللشيعة كذا وللكرد كذا، وحاولنا جهدنا أن نجعل الكتل السياسية تتشكل ككتلٍ سياسيةٍ وليس كمكونات طائفية، وتأكد أنّ الهدف الأساسي من الموضوع هو أن نزيد من كفاءة المؤسسات الموجودة حالياً، أنا أعتقد أنّ الكثير من المدراء العامين، الذين هم أدواتٌ في السلطة، اختيروا على أساسٍ حزبيٍّ وليس فقط على أساسٍ طائفي، ومن ثمَّ الذي خدم سنتين في الدولة العراقية أصبح مديراً عاماً إذ أُضيفت له خدمةٌ كونه سياسيٌ مضطهد، أُضيفت هذه الخدمة المدنية وأصبح

مديراً عاماً، وهذا طبعاً شكّل خللاً كبيراً في الدولة، ولو كنت أنا صاحب القرار لأعطيته موقعاً أعلى من موقع المدير العام ولكن لا أتركه في هذه الدائرة لأنّ الضرر الذي يحصل بسبب شغله لهذا المنصب على البلد كبيرٌ جداً.

لدينا أمران، هذا الأمر الذي ذكرته، والآخر أن نأتي بشخصٍ تعرض لضررٍ كبيرٍ ونسلّمه مسؤولية الناس، وإذا كان هذا الضرر قد شكل له مرضاً نفسياً، يمكن أن نكافئه بطرقٍ أخرى، لكن لا يمكن أن نعطيه مسؤولية إدارة شؤون الناس لأنه سينتقم، والانتقام لن يولّد استقراراً في البلد.

◄ الحس الطائفي موجود عند الطبقة السياسية

أنا في الحقيقة عندما أتكلم في أيّ وسطٍ من الأوساط التي أتكلم فيها، أجدني منسجماً مع الوسط الشعبي بشكلٍ كبيرٍ جداً، بصراحةٍ لأني لا أجد هذا الحس الذي يتكلم عنه البعض، القضية الطائفية لا أجدها عند الناس على المستوى الشعبي، أجدها عند الطبقة السياسية، وأجدها مرتكزةً بالدرجة الأساسية عند قسمٍ من الإخوة الذين عاشوا خارج العراق أكثر مما هي مرتكزةٌ عند الإخوة الذين عاشوا داخل العراق، الذين تعرضوا إلى ظلمٍ في مرحلةٍ من المراحل.

◄ دعونا نتصارح

إخواني، علينا أن نكون منصفين في تشخيص الأمور، إذا بقينا بهذه الطريقة لن نصل إلى نتيجة، دعونا نتصارح ونبوح ما في قلوبنا ولا نتحدث بما نريد أن نؤذي الطرف الآخر به.

◄ لا نقسوا لقد كانت لدينا مؤسسات

أنا أسأل: تقولون لم يكن لدينا مؤسساتٌ للدولة؟ طبعاً سيختلف معي

الكثير - خريج كلية القانون عام 1970 هل هو بمستوى خريج كلية القانون عام 2005 أو 2006؟ طبيب عام 1975 أو 1960 هل هو الطبيب نفسه الذي تخرج اليوم؟ هل عملنا شيئاً في المؤسسات التي تعمل الآن؟ أنا كنت في مؤسسةٍ اسمها البحث العلمي، كانت من أرقى المؤسسات في المنطقة ككل، كانت مؤسسةً حضاريةً بمعنى الحضارة، لا نقسو كثيراً في موضوع معين، ذلك النظام ولّى ولن يعود، وليس معنى ذلك أنّ من يذكر شيئاً جيداً في وقته يريد أن يرجعه.

◄ ادوات الدولة اليوم ليست كفوءة

دعونا نركز على الوضع الحالي، وكيف ننقذ أنفسنا منه، نحن في واقعٍ غير جيد، نحن جئنا بأدواتٍ للدولة غير قادرةٍ على إدارة الدولة تحت عناوين الإقصاء للآخرين، والكفوء في العراق لا يصعد، من يصعد هو المنتمي لحزبٍ ما على أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة، والذين صعدوا معظمهم من هذا النوع، والوزير لا يستطيع أن يُنجز شيئاً بدون أدوات، والوكيل لا يستطيع أن يُنجز شيئاً بدون أدوات، أدوات الدولة اليوم هي المدراء العامين ومدراء الأقسام، إذا كان هؤلاء ليسوا بالمستوى المطلوب ليس من الممكن إدارة الدولة، وفي الواقع هؤلاء نسبةٌ كبيرةٌ منهم لسيت بالمستوى المطلوب ولا يمكن أن نبني دولةً بناءً حقيقياً بأدواتٍ من هذا النوع.

ينتشر الفساد بسبب الادارة غير الكفؤة

هذا أيضاً يسبب الفساد، لأن الإنسان غير المؤهل للإدارة يزيد الفساد في دائرته، لذلك فالفساد اليوم نَخَرَ الدولة، ولا توجد إجراءاتٌ توقف الفساد، فهو مستشر، وإذا سألت رئيس الوزراء هل يوجد فسادٌ أم لا؟ يقول هناك فساد، وإذا سألته كيف يُعالج الفساد؟ يقول لا أدري.

◄ غريب القول أنّ الدستور لا يُعدل إلاّ بحرب

أنا معجبٌ ببعض الآراء التي يطرحها الأخ سامي العسكري، لأن الرجل لديه فكر، ولكن أحياناً فكره عنيف إلى درجة أنه يأخذنا إلى الحرب حتى يحل المشكلة، يقول إنّ الدستور لا يُعدّل إلا بحربٍ والقضية الكردية لا تُحلّ إلا بحرب. أين يذهب بنا أستاذ سامي؟ أعتقد أننا قبل أن نصل إلى الحرب هناك تسامح. لكن في حال وجود التفرد والغطرسة والعلوية في السلوك وفي الشعور، لا نستطيع الخروج من الأزمة. الديمقراطية هي التي تحمي الأقلية، اليوم الديمقراطية بمفهوم البعض هي "كيف آخذ حقوق الأكثرية وأنسى الأقلية؟" هذا الطريق لن يوصلنا إلى نتيجة.

◄ الاحتلال هزّ المنظومة الأخلاقية

أحد الإخوان تهكم، ولن أرد عليه، ولكن أقول إنّ واحداً من الأمور التي عملها الاحتلال هو أنه هزّ منظومةً معينة، وهذا هو أخطر ما حصل لنا، هزّ المنظومة الفكرية والخلقية الموجودة لدى المجتمع العراقي، هذه تحتاج إلى وقتٍ حتى نعيدها ونحتاج إلى بناء جيلٍ جديدٍ ليس فيه عقد، وأعتقد أننا قادرون على بناء جيلٍ من هذا النوع، وجوابي لأخي الذي قال "إنك قلت إنه دكتاتور ثم ردك إلى أحضانه"، أنا لم آتِ بصفتي موظفاً إلى هذه الدولة، أنا جئت سياسياً وأخذت موقعاً بوصفي سياسياً وغادرت سياسياً وعدت سياسياً، حينما غادرت لم أغادر العملية السياسية ولا الحكومة.

◄ الخطأ في اعطاء رئاسة الوزراء هذه الصلاحيات

المالكي لديه ثلاث صفات: صفة القائد العام للقوات المسلحة، وهذه عليها الكثير من الإشكالات، ومن ضمنها الملاحظات التي ذكرتها، وصفة رئيس مجلس الوزراء، وأنا جُلدت في الإعلام لأنني قلت الحقيقة، قلت ليس

لدينا مع مجلس الوزراء مشكلةٌ لأنه يدير الأمور بطريقةٍ ديمقراطيةٍ ومهنية، وهذا الموضوع أقوله بصراحة، إذا كان هناك خللٌ فهو ليس لدى رئيس الوزراء بل لدى النظام الذي أعطى الصلاحيات المطلقة للقائد العام والقوات المسلحة في الدستور الذي نتكلم عنه، إنّ الذي وضع رئيس الوزراء هو أيضاً قائدٌ عامٌ للقوات المسلحة، لا نستطيع أن نبني بلداً ورئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، نريد رئيس وزراءٍ متفرغٍ لمجلس الوزراء، يدير شؤون الدولة، والقيادة المسلحة تدير أمور القوات المسلحة. والصفة الثالثة سياسية، فهو رئيس كتلة دولة القانون، ودولة القانون بإمكانها أن تنجز الكثير الآن.

كان بإمكاننا بناء تحالفات مختلفة

هناك أخطاءٌ من عندهم وأخطاءٌ من عندنا أيضاً. نحن كان بإمكاننا في مرحلةٍ من المراحل أن نبني دولةً غير الدولة التي بُنيت حالياً، لكن لم تجرِ الأمور كما نريد، كانت هناك خلافاتٌ حتى عندنا في القائمة العراقية على إجراء التحالفات، وكان بالإمكان منذ البداية لو أجرينا التحالفات بطريقةٍ أخرى لكانت بُنيت الدولة العراقية بطريقةٍ غير ما بنيت عليه الآن، جزءٌ هو خطأ الإخوة من دولة القانون وجزءٌ هو خطأنا نحن، لا أطيل عليكم، أعتذر من الإخوة الذين لم أجب على أسئلتهم، وإذا كان أحدٌ مصراً سأجيبه. أنا قلت لمكتبي أعلنوا موضوع التوازن للإعلام.